في بداية مداخلته، قال كميل منصور انه لمس ارتباكاً في تحديد مستويات القرار الاردني وأبعاده، وذلك لأن تحليل خلفية القرار المذكور يقتضي تحليل اسبابه وأهدافه ونتائجه. ما هو هدف القرار الاردني ؟ أجاب منصور: هو الحفاظ على الاردن نفسه كنظام، من ناحية، وتحريك مبادرات السلام، من ناحية أخرى. والقرار الاردني هو، بهذا المعنى، قرار استراتيجي من حيث ان الملك حسين أمسك بذلك اوراق ضغط ما كان من الممكن له ان يستخدمها قبل القرار، وذلك في مواجهة اسرائيل وم.ت.ف. على حد سواء. ونحن لا نعرف، الآن، ان كان القرار الاردني سيعطي النتائج التي يرجوها النظام؛ وربما لا تؤدي دينامية القرار الى الحفاظ على وجود النظام نفسه؛ هذا بالاضافة الى نتائجه على مستوى الوضع الفلسطيني. ولكي نفهم خلفية القرار الاردني لا بد ـ كما أضاف منصور ـ من فهم وظيفته التاريخية في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. ذلك ان للنظام الاردني وظيفة هي، منذ الثلاثينات، وظيفة ضبط الحركة الوطنية الفلسطينية وتحجيمها. من هنا دلالة خصوصية الوضع الاردني، وهو، بهذا المعنى، لا يمثل النظام العربي في صدامه مع اسرائيل. اما بصدد الاسئلة المطروحة، فهي الاسئلة المتعلقة، في الجوهر، بالمراحل المقبلة، والتي تتعدى كثيراً ظروف المرحلة الراهنة، على دقتها البالغة.

أما صخر فرزات، فقد أكد ان الامور تتطلب، الآن، اعادة النظر بطريقة فهمنا للانتفاضة؛ ذلك ان اهم معنى فيها هو كونها ضد الهيمنة العربية التي يمثلها الاردن وليس ضد اسرائيل فحسب. لقد رفض العالم العربي، باستمرار، الاعتراف بالشخصية الوطنية الفلسطينية، وان قرار الاردن هو تعبير عن هزيمته في احتواء الحركة الوطنية الفلسطينية. وذهب د. محمد مخلوف، الى القول انها المرة الاولى التي يصبح فيها قرار الدولة الفلسطينية في يد فلسطينية؛ هذا بالاضافة الى ان المراحل النضالية المقبلة ستكون، عربياً، مرتبطة بالتحرر العربي، وفلسطينياً بمطالب فلسطينيي العام ١٩٤٨، في المنفى وفي الداخل. وكان هذا نفس رأي د. سلطان ابي زيد الذي اضاف الى ذلك ان الانتفاضة أعادت الامل الى الجماهير العربية. هذا يشرح كذلك ـ كما أضاف د. ابي زيد ـ خوف بعض الانظمة العربية من تأثير الانتفاضة، كفعل شعبي، على أوضاعه الداخلية. وسأل أبو زيد، الا تشرح سياسات النظام السوري تجاه م.ت.ف. ذلك؟ وألا يشرح استقبال مئات الالوف من جماهير الشعب في سوريا جثمان الشهيد «أبو جهاد» ذلك أيضاً ؟

وتطرّق رياض الدادا الى التغيرات الاقليمية التي نشأت بعد حرب تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣: وهي تغيرات، وان كانت لم تستقر بعد، غير انها تسمح بالقول ان المنطقة العربية مقبلة على مرحلة يعاد فيها تشكيل النظام الاقليمي السائد؛ هذا دون ان نغفل الضوابط الدولية التي تحد كثيراً من دينامية هذه التغيرات. غير ان المطلوب، الآن، يظل يتعلق بعمل عربي شامل، أو بالاحرى بنهضة عربية جديدة، يكون فيها الكيان الفلسطيني المنشود بداية استنهاض شعبي جديد.

من جهته، قدم جوزيف سماحه ملاحظة تتعلق بالفكرة التي ترددت كثيراً في النقاش والمتعلقة بالتغيرات المحتملة في النظام الاقليمي. واستندت ملاحظته الى تصور استراتيجي قوامه ان الهيمنة الاميركية على النظم السائدة في المنطقة الممتدة من اوروبا الغربية حتى باكستان مروراً بالعالم العربي تدفع الى القول ان الوضع الاميركي لا تتهدده، حالياً، أخطار حقيقية تجبره على «معاقبة» اسرائيل وفرض «التنازلات» عليها. ومن هذا التصور الاستراتيجي العام، فان الانتفاضة هي ـ كما يرى سماحه ـ انتصار وطني جزئي على قاعدة هزيمة عامة؛ وكذلك، فان القرار الاردني هو ، بدوره، تراجع تكتيكي سمته الغالبة الترقب والانتظار، أي ترقب النظام الاردني وتوقعه استعادة قدرته، في المجال الاقليمي، على الفعل والتأثير من جديد.

في الاتجاه عينه جاءت مداخلة محمد محمدي، الذي ثنّى، في البداية، على ما قاله سماحه، ثم أكد ان بعض الانظمة العربية القائمة هو ضد التحرر الفلسطيني. ولئن كانت الجماهير هي التي تلعب الدور الاساسي في الصراع، كما قال، وهذا حتى على المستوى الدولي، فانه وجد من الضروري ان يسأل حول هل العالم العربي، والنظام الدولي السائد، يقبل بدولة فلسطينية فعلاً ؟

أما كاتب هذه السطور، فقد عقب على ما سبق ذكره حول ان الحكومة الفلسطينية ستكون، في حالة